

هكذا أنعش الوباء مطالب إصلاح الحكم في الأردن

حكومي شمل عشرة وزراء، منهم وزير
استقال بعد ساعات من أداء اليمين
القانونية أمام الملك عبدالله الثاني الذي
أقال أخيراً وزير الصحة بسبب حادثة
مستشفى السلط.

وباستثناء رئيس الحكومة، فإن
أعضاء الفريق الوزاري الذي تشكل قبل
خمس أشهر تغيروا الآن بصفة شبه
كلية، كما لو أن حكومة تشكلت من جديد
ولم تعد. وطبعاً في المحصلة النهائية
لا يوجد فرق.

حادثة مستشفى السلط، وإن كشفت
ملاساتها عن المدى الذي وصل إليه
الإهمال أو التسبب في الإدارة المتوسطة
داخل الوزارة المسؤولة مباشرة عن
مكافحة كوفيد - 19، فإنها تراكتت على
إخفاقات الحكومة في المستوى القيادي
المتقدم، خصوصاً مع كثرة تغيير الوزراء
الأساسيين القائمين على جهود احتواء
الوباء.

نالت الحادثة المميّنة من ثقة الناس
بالحكومات عموماً وكرت بسلسلة من
الارتجاجات والقرارات الحكومية غير
المفهومة أو غير المبررة أو المتناقضة
لاحتواء الوباء.

الأردن لم يقطع خطوة حقيقية
واحدة باتجاه الإصلاح السياسي
المنشود ولا تزال البرلمانات
قاصرة عن أداء دورها والأحزاب
غائبة أو مغيبة والقوانين الناظمة
للحياة السياسية والحريات العامة
مغلقة بوعود التغيير

لماذا لا يزال البلد يدار بقانون
يسري زمن الحروب ويمنح الحكومة
صلاحيات استثنائية لم تستثمرها في
صناعة فرق على صعيد مكافحة الوباء،
لكنها استخدمتها بوضوح في التصديق
على الحريات واعتقال الناشطين ومنع
التظاهر تحت طائلة الحبس والغرامة؟
لماذا أجريت الانتخابات النيابية
من أساسها في مرحلة حرجة من تفتي
الوباء رغم أن الحكومة ظلت تهدد
وتتوعد بالعقوبات أي تجمع صغير
من الأشخاص وكانت النتيجة مشاركة
أقل من ثلث الناخبين ونسخة جديدة
عن البرلمانات التقليدية السابقة التي
تبدو معزولة تحت القبة ومثار انتقادات
أحياناً وسخرية أحياناً كثيرة في وسائل
الإعلام وعلى مواقع التواصل؟

لا إضافة بقدمها البرلمان إلى الحياة
السياسية منذ سنوات طويلة، ولا يُنتظر
منه هذا الدور في ظل البيئة التشريعية
القائمة على قوانين قاصرة عن مواكبة
أي إصلاح سياسي يفرض على مشاركة
حقيقية في صنع القرار.

الحكومة تقوم وتتعثر أمام المد
الوبائي وتبدو مثل البرلمان معزولة
أيضاً عن الناس الذين تسيطر على
حياتهم اليومية بقرارات منع التجول
والإغلاق والحظر. الناس شعروا
بان عليهم أن يفعلوا شيئاً، فاندلعت
الاحتجاجات.

حركة الاحتجاج هذه المرة لا تطالب
بتغيير الحكومة أو الوزراء، بقدر ما
تضغط باتجاه البدء بإصلاح سياسي،
ومشاركة فعلية في الحكم تضع حداً لهذا
العرف المستقر في المملكة والذي لم يمنح
أي حكومة فرصة للاستقرار.

شاكِر رفايعة
كاتب أردني

ما كان للاستياء الاجتماعي
الكامن أن ينفلت من رباطه رغم
مخاطر الوباء والعقوبات إلا حين وضع
الأردنيون أيديهم على أصل المشكلة
واستعادوا مطالب الإصلاح والمشاركة
السياسية، فلم يعودوا يكتفون بتشكيل
حكومة أو تغيير وزراء.

الحكومة التي تمسك الآن بأناق
الناس وارتزاقهم بكل ما أوتيت من
"أوامر دفاع" أخفقت وارتبكت في
إدارة الوباء. وعدلت وبدلت من الوزراء
للاسترضاء وأحياناً الاستعراض، كما لم
تفعل أي حكومة من قبل.

البلد يعيش حالة مركبة من الإحباط
العام إزاء التفتي الوبائي الذي وصل
إلى مرتفعات قياسية والتداعيات
الاقتصادية الثقيلة على المستوى الكلي
وعلى مستوى المالية العامة ذات العجز
الكبير المزمّن والمديونية الفائقة، إلى
جانب الأفراد الذين خسروا دخولهم أو
تراجمت، أو ازدادت عليهم الأعباء بسبب
سياسات الحظر والإغلاق.

كل هذه الكآبة ظلت تستمد قوتها
وانتشارها من الارتباك الحكومي
المستمر في التعامل مع الوباء والتكؤ
في توفير اللقاح وما أفضى إليه كل هذا
من تغييرات وزارية متلاحقة وعجيبة.
عادت الاحتجاجات أخيراً إلى
الشارع، وبعد سلسلة إقالات واستقالات
وتعديلات وزارية، أعفى العاهل الأردني
الملك عبدالله الثاني وزير الصحة من
مضاميه مع وفاة تسعة من مرضى
كورونا بسبب نقص الأوكسجين. وتابع
الملك عبدالله الثاني بنفسه ملاسبات
الحادثة في مستشفى السلط الحكومي
وطلب التنحي من أي مسؤول غير قادر
على أداء عمله.

هذا المشهد يعيد إلى الأذهان آخر
مظاهرات كبيرة شهدتها المملكة قبل نحو
ثلاث سنوات حين أقال العاهل الأردني
حكومة هاني الملقى وكان ذلك كفيلاً إلى
حد بعيد بنهضة الحركة الاحتجاجية
وعودة الناس إلى بيوتهم. وصرح الملك
عبدالله الثاني آنذاك أنه "اضطر" أن
يقوم شخصياً بعمل الحكومة. كما طلب
يومها تنحية أي مسؤول لا يستطيع
ممارسة مهامه بكفاءة.

الآن لا ضمانات بأن تجدي نفس
مسكنات 2018 في تهدئة الغضب الشعبي
حتى لو أقيمت الحكومة، أي حكومة.
وليس من المجدي أيضاً التعويل في
كل مرة على ما يسميه الإعلام الرسمي
"الانسجام بين الشعب والقائد"، فإذا
غضب الشعب غضب الملك عبدالله
الثاني وأقال الحكومة أو أعفى وزراء من
مناصبهم. وهو الذي كتب قبل سنوات
في سلسلة "أوراق نقاشية" عن المشاركة
السياسية "التدرج" وصولاً إلى تشكيل
الحكومات المنتخبة.

لكن الأردن لم يقطع خطوة حقيقية
واحدة باتجاه الإصلاح السياسي
المنشود ولا تزال البرلمانات قاصرة عن
أداء دورها خصوصاً في الرقابة على
الحكومة، والأحزاب غائبة أو مغيبة،
والقوانين الناظمة للحياة السياسية
والحريات العامة مغلقة بوعود التغيير
الإيجابي ومركونة على أبعاد رف.
من سوء حظ حكومة بشر الخصاونة
أن هذا المشهد تكثف بشدة في عهدها
القصير حتى الآن منذ تشكيلها في
أكتوبر ثم استقالة وزير الداخلية في
نوفمبر. وبعد أشهر أقبل وزير الداخلية
والعدل، وذلك قبل أسبوع من تعديل
في الدول المتحضرة.



أردوغان يضع الإخوان في المزاد

أن يضحك عليهم مستخدماً الدين، لكن
الصحيح أيضاً أن الاقتصاد التركي
عانى كثيراً بسبب سياسة أردوغان
التي تحدى أوروبا بحجج واهية
وتحرّش بدول مسالمة مثل اليونان
وأصرّ على تقسيم قبرص واستمرار
الإحتلال التركي لقسم منها. كذلك أصرّ
على الذهاب إلى ليبيا من أجل تحويل
تركيا إلى لاعب أساسي في حوض
البحر المتوسط. لم يابه للمصالح
الأوروبية، عمل في النهاية ما عملته
إيران التي كان في كل وقت متحالفاً
معها من تحت الطاولة ومن فوقها.

ساعد إيران في أحيان كثيرة على
تجاوز العقوبات الأميركية.
ما يفرض على أردوغان التغيير
حالياً لا يقتصر على الوضع
الاقتصادي لترتيا فحسب، بل عليه
أيضاً التعاطي مع إدارة أميركية
جديدة لا يكتفئ له رئيسها جو بايدن
وذاً. على العكس من ذلك، هناك عدد
لا بأس به من المسؤولين في الإدارة
الجديدة يتعاطفون مع القضية الكردية
التي تعتبر أحد أكبر هواجس الرئيس
التركي.

انفتح رجب طيب أردوغان على
مصر فتجاوبت معه بعد تنفيذ جانب
من المطلوب منه في المجال الإعلامي.
هناك أيضاً معلومات تشير إلى تقديم
الرئيس التركي لأوراق اعتماده إلى
المملكة العربية السعودية عن طريق
لعب دور عبر طائرات مسيرة أرسلها
إلى اليمن من أجل وضع الحوطين
عند حدودهم. قد تكون تركيا لعبت
دوراً في إفساح هجوم الحوطين
وجماعتهم المسماة "أنصار الله" على
مارب. لا يمكن إلا الترحيب بالخطوات
الأخيرة التي بدرت عن أردوغان.

لكن الوقت وحده سيحكم على ما إذا
كان الرئيس التركي، الذي حاول في
الأشهر القليلة الماضية إعادة العلاقات
مع إسرائيل إلى طبيعتها، سينجح
في حملة الانفتاح التي يقوم بها... أم
أنها مجرد حملة علاقات عامة.
نعم، إن الوقت وحده سيظهر
ما إذا كان أردوغان تغير وان في
الإمكان الوثوق به. لا شك أن تركيا
دولة في غاية الأهمية في المنطقة،
لكنها تبقى في حاجة إلى الآخرين من
جيرانها وإلى القدرة على إقامة علاقة

طبيعية ليس مع العرب وحدهم، بل
مع العالم. سيتوقف الكثير على ما
إذا كانت الإدارة الأميركية الجديدة
مستعدة للاقتناع بأنها أمام أردوغان
جديد... أم كل ما في الأمر أن الرجل
لا يستطيع التخلّص من العقد التي
تحكمت بماضيه بسبب خلفيته
الإخوانية.

جعله هذا النوع من العقد
المنجذرة في الإخوان المسلمين
يحول كاندراية آيا صوفيا
في إسطنبول إلى مسجد
مجدد إرضاء لشعبوية لا مكان
لها في القرن الواحد والعشرين
في الدول المتحضرة.

القضائية التي بقيت خارج سيطرته؛
كان في استطاعة رجب طيب
أردوغان تحقيق نجاحات ليس بعدها
نجاحات، خصوصاً في سوريا حيث
اتبع طوال عشر سنوات سياسة
متذبذبة. كان في استطاعته بناء
نموذج لإسلام حضاري يستطيع أي
تركي التباهي به وتأكيد أن الإسلام
دين المحبة والتسامح والقدرة على
التكيف مع ما يشهده العالم من
تطوّر. لكن الرئيس التركي، الذي نفذ
انقلاباً داخلياً حول بموجبه النظام
التركي إلى نظام رئاسي على مفاصله
الشخصي، فضل ربط نفسه بكل
الحركات الإسلامية المتطرفة وبكل ما
له علاقة بالإخوان المسلمين وما ولد من
رحم هذا التنظيم على الكرة الأرضية،
بدءاً بـ"القاعدة" وانتهاءً بـ"داعش".

لعب أردوغان على كل الحبال
واعتقد أن في استطاعته الانصراف
إلى تحقيق حلم عودة الدولة
العثمانية. استفاق على كل العقد التي
ولدت من اضطراب تركيا إلى توقيع
معاهدات قديمتها بعد انتهاء الحرب
العالمية الأولى التي كانت فيها في
جانب الخاسرين.

بلغ الأمر بأردوغان أن استفاق
في العام 2010 على حصار غزة، وهو
حصار يناسب "حماس" وإسرائيل
في الوقت ذاته. أرسل سفينة إلى غزة
بهدف فك الحصار عن أهلها بعدما
حوّلت "حماس" القطاع إلى سجن
في الهواء الطلق للميوني فلسطيني.
كانت النتيجة سقوط قتلى بين أفراد
طاقم السفينة التركية التي ما لبثت أن
اندست وانسحب معها وهم القدرة
التركية على تحدي إسرائيل.

يمكن الاستعانة بعشرات من
الأحداث التي تكشف الأخطاء التي
ارتكبها الرئيس التركي في محاولته
لعب دور أكبر من حجمه وحجم بلده.
لكن الخطأ الأساسي يظل خطأ
داخلياً. تراجع نفوذ أردوغان في
المدن الثلاث الكبرى، إسطنبول
والعاصمة أنقرة وأزمير. صحيح أن
الرئيس التركي يستطيع الفوز في أي
انتخابات عامة بسبب
الريف واهله
البيضاء الذين
يستطيع دائماً

سيتوقف الكثير على ما
إذا كانت الإدارة الأميركية
الجديدة مستعدة للاقتناع
بأنها أمام أردوغان جديد أم
كل ما في الأمر أن الرجل لا
يستطيع التخلّص من العقد
التي تحكمت بماضيه بسبب
خلفيته الإخوانية



خير الله خير الله
إعلامي لبناني

ليس معروفاً بعد هل ينجح
الرئيس التركي رجب طيب
أردوغان في البناء على سياسة تقوم
على وضع الإخوان المسلمين اللاجئيين
إليه وإلى بلده في المزاد. يعود ذلك
إلى وجود شك بأن يكون الإخوان
بضاعة صالحة للبيع والمقايضة في
المدى الطويل. يمكن أن يكون مثل هذه
السياسة مردود في سياق خطوات
ذات طابع محض تكتيكي توظف في
خدمة رئيس تركي يواجه أزمات كثيرة،
أزمات لدى كل منها طابع خاص بها.
لكن الأزمة الأكبر التي تواجه
أردوغان تبقى أزمة الثقة به. هناك
مشكلة كبيرة يعاني منها الرجل الذي
لم ينجح يوماً على سياسة معينة، بل
ترك في مرحلة معينة أحلامه الكبيرة
تسيطر عليه مثلما تسيطر عليه خلفيته
الإخوانية بكل ما تحمله من تخلف
وأوهام...

إذا كانت تركيا تريد تحسين
علاقتها مع محيطها العربي، خصوصاً
مع مصر، ومع جيرانها المباشرين
مثل اليونان وقبرص ومع الأوروبيين
عموماً والولايات المتحدة خصوصاً،
ليس أمام أردوغان سوى التصرف
من منطلق مختلف. يعني ذلك أن عليه
التخلي عن أوهامه أولاً. إضافة إلى
ذلك عليه الاقتناع بأن تركيا ليست دولة
عظمى وأن الإمبراطورية العثمانية
انتهت قبل ما يزيد على قرن وأن لا
مجال لإعادة الحياة إليها.

لا يمكن التكهّن بما إذا كان
الرئيس التركي سيقيم على خطوة
في اتجاه التغيير الفعلي لهذه
تتلام مع وضع تركيا وإمكاناتها قبل
أي شيء آخر. سيسهل عليه ذلك في
حال استطاع القيام بمراجعة شاملة
لأحداث السنوات القليلة الماضية
التي ورت فيها تركيا بمواقف كانت
في غنى عنها. هجم أردوغان حيث لا
يجب أن يهجم وأطلق اتهامات يميناً
ويساراً حيث كان يفترض به أن يترث
كما حصل في مرحلة ما بعد المحاولة
الانقلابية التي استهدفتها في منتصف
تموز - يوليو 2016. كان أجدر به
التفكير بالأسباب الحقيقية التي دفعت
إلى حصول الانقلاب بدل إطلاق العنان
للمخيلة... هذا إذا لم يكن

الانقلاب مرتباً له من
بعض أنصاره
واستخدامه
من أجل
إحكام
قبضته
على الأجهزة
والمؤسسات
الأمنية
والعسكرية
والمهنية
والسلطة